



ومهما يكن من أمر، فإننا نوصي بل نؤكد أن تكون المادة الأولى في دستور الدولة القادمة – إن شاء الله – (العقيدة الإسلامية هي أساس دستور الدولة، بحيث لا يتأتى وجود شيء في كيانها، أو جهازها، أو محاسبتها، أو كل ما يتعلق بها، إلا موافقاً للعقيدة ومنبثقاً عنها).

﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (44) .

﴿... وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (47).

هذا والله التوفيق